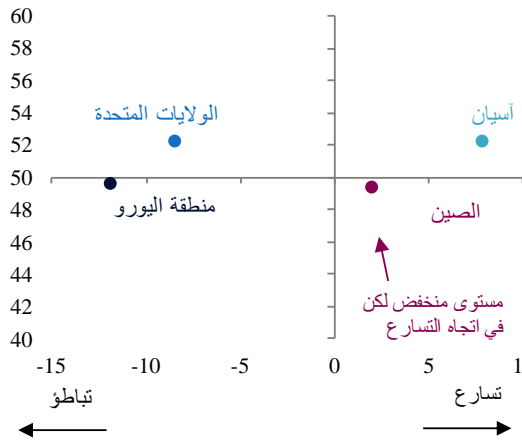


هل الصين على أعتاب مرحلة من التعافي الدوري؟

ترشيد استهلاك الطاقة ووقف الإنتاج. رابعاً، أدت الحملة الشاملة للتشديد التنظيمي في قطاعي العقارات والشركات إلى إضعاف معنويات الشركات واحتواء التعافي الكبير في الاستثمار الخاص.

أبرز مؤشرات مديري مشتريات قطاع التصنيع في أغسطس 2022

(أحدث بيانات مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع مقابل أعلى أو أدنى مستوى مؤخرًا)



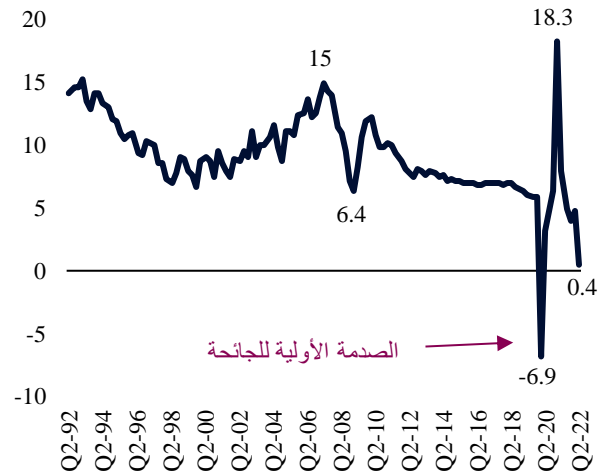
المصادر: هيفر، تحليلات QNB

ولكن، على الرغم من الزخم السلبي، هناك إشارات مبكرة على أن الاقتصاد الصيني قد يكون على وشك الانتقال إلى مرحلة تعافي. ويبدو أن مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع الصيني، وهو مؤشر قائم على الاستطلاعات يقيس مدى التحسن أو التدهور في العديد من مكونات النشاط مقارنة بالشهر السابق، قد تراجع إلى أدنى مستوى في شهر أبريل من العام الجاري. تقليدياً، يُعتبر حاجز الـ 50 نقطة في المؤشر بمثابة عتبة فاصلة بين التغيرات الانكماشية (أقل من 50) والتغيرات التوسعية (فوق 50) في الأوضاع الاقتصادية. وفي الوقت الذي لا تزال فيه البيانات عالية التردد تشير إلى أن الاقتصاد الصيني ينكمش أو يعمل دون المستويات العادية، إلا أنه بدأ يتسارع مرة أخرى في الأشهر الأخيرة، بسبب انحسار المشاكل المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وإعادة فتح بعض المدن المهمة. ويضع هذا الأمر الصين على مسار مماثل لاقتصادات جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي عانت العام الماضي بسبب الجائحة ولكنها دخلت الآن في مرحلة من التعافي. وعلى عكس الاقتصادات الآسيوية، فإن النشاط في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى يتباطأ بل ويتراجع.

لا تزال الصين مصدرراً رئيسياً لعدم اليقين بشأن توقعات النمو العالمي في العام الحالي. في الواقع، كانت الصين وراء قدر كبير من التباطؤ العالمي خلال الأرباع العديدة الماضية. في أواخر العام الماضي، كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 5.6% في عام 2022. ولكن في وقت كتابة هذا التقرير، أشارت توقعات بلومبرغ إلى تحقيق نمو بنسبة 3.5% فقط في نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن نمو الاقتصاد الصيني ظل ثابتاً في الربع الأخير. وكان ذلك أسوأ أداء اقتصادي للصين منذ أكثر من 30 عاماً، باستثناء الربع الأول من عام 2020، عندما استجابت البلاد بسرعة للموجة الأولية من جائحة كوفيد-19. وجاء هذا الأداء الضعيف بعد تباطؤ تدريجي طويل الأمد بدأ منذ حوالي عام، في أعقاب التعافي الأولي القوي من الجائحة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين على المدى الطويل (على أساس سنوي، %)



المصادر: هيفر، تحليلات QNB

في رأينا، نتج التباطؤ في الصين عن أربعة عوامل رئيسية. السبب الأول هو السحب المبكر لكل من التحفيز المالي والنقدي، الذي لم يساعد في دعم الطلب الكلي عندما كانت الأسر لا تزال حذرة بشأن العواقب الاقتصادية للجائحة العالمية على المدى المتوسط. ثانياً، أدى التأثير المشترك للموجات الجديدة من متحورات كوفيد-19 وسياسات "صفر حالة كوفيد" المتبعة في الصين إلى أنماط من "التوقف والانطلاق" في النشاط والتي تحول دون حدوث أي زخم في نمو الاستهلاك أو الاستثمار. ثالثاً، أثرت أزمة الطاقة في النصف الثاني من العام الماضي سلباً على الإنتاج الصناعي في بعض المقاطعات الصينية، بسبب

أخيراً، خفت قيود الطاقة أيضاً بشكل كبير. ففي حين تعاني الصين حالياً من مشاكل مرتبطة بالطاقة في محطات توليد الطاقة الكهرومائية بسبب الجفاف وعدم كفاية التدفقات المائية الداخلة إلى سد تري جورج الضخم، تمت السيطرة على "أزمة الفحم" منذ العام الماضي. وزاد توفر الفحم في حين انهارت الأسعار من مستويات مرتفعة للغاية في النصف الثاني من عام 2021. بشكل عام، يعتبر وضع الطاقة الآن أفضل بكثير بالنسبة للصين، حيث يمثل الفحم حوالي 60% من استهلاك الطاقة في البلاد، مقابل 17% للطاقة المائية.

بشكل عام، نعتقد أن النشاط في الصين وصل إلى أدنى مستوياته حالياً وأن البلاد على وشك الدخول في مرحلة من التعافي الدوري مع تسارع أداء الاقتصاد في فترة ما بعد عام 2022. ومن المرجح أن يساعد هذا الأمر في التخفيف من الآثار السلبية للتباطؤ في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية وأن يساهم بشكل إيجابي ويدعم النمو العالمي.

أصبح صناعات السياسة النقدية في الصين أكثر قلقاً بشأن التباطؤ الاقتصادي وبدأوا في تخفيفها بشكل أكثر قوة. ففي الأسابيع الأخيرة، خفض بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة مرة أخرى لعدة قطاعات، مما يشير إلى إمعانه في "موقفه المتساهل". بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على تكثيف ضخ السيولة عبر عمليات السوق المفتوحة.

نتوقع أن تتراجع "مخاطر الجائحة" أيضاً بشكل ملحوظ في الصين، خاصة بعد الربع الرابع. ويرجع ذلك إلى تطوير لقاحات صينية جديدة وأكثر فاعلية ضد المتحورات الجديدة من فيروس كوفيد-19، بالإضافة إلى توافر حبوب فعالة مضادة للفيروسات. وبمرور الوقت، من شأن هذه التطورات أن تسمح للحكومة بالتخلي عن سياسات صفر حالة كوفيد-19، مما سيتمكن النشاط من اكتساب الزخم بطريقة أكثر استدامة.

بعد عدة أرباع من التشديد التنظيمي الشامل في قطاعي العقارات والتكنولوجيا الرئيسيين، تعمل السلطات الآن على تعديل مواقفها وتقديم إرشادات أكثر وضوحاً للشركات الكبيرة في الصين. وتتكيف الشركات بسرعة مع بيئة الأعمال الجديدة، حيث يتضاءل عدم اليقين بمرور الوقت. وستؤدي هذه التطورات إلى زيادة الاستثمارات خلال الأرباع القادمة.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4642

*المؤلف المراسل

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.